انفكاكهما في عدم او حيزان قلت لعلهم اراد وا بجواز الانفكاك بجواز ان
لا يكون احدهما قائما بالآخر او بمحله والا متقوم به والعالم غير قائم به تعالى
والا متقوم به ويجوز ان لا يقوم العرض بالمحل بان يتقدم مع بقاء محله
قلت مثلهما لا يلتفت اليه في التعريفات والا فيمكن تعميم كل تعريف بالا
خص وتخصيص كل تعريف بالا عم حتى يحصل المساواة فيه من انف اما الاخ
على انه يرد عليه الشخص فانه على تقدير وجوده غير محله وكذا الاعراض الآزمة
وكذا بين الذات والصفة يرد عليه انهم صرحوا بان الكلام في الصفات
اللازمة بل القديمة ولا يوجد الذات بدونها ومرادهم جواز انفكاك احدهما
عن الآخر بلا مانع اصلا فلا يكفي مجرد الامكان الذاتي مع انه لا يستقيم
في العرض الباقي مع المحل الباقي لان الكليتين ليستا بموجودتين في الخارج
فلا يكونان غيرين وعدم تصور هذا العرض بدون هذا المحل ظاهر
وكما لهم مع المعلول وبه يظهر خلل قوله والعالم قد يتصور موجودا الخ
اذ لا تصور مع اضافة المعلولية بطريق بدونها غير مفيد والتغاير
بحسب المفهوم لا يفيد رد عليه ان مجرد التغاير بحسب المفهوم غير كافية
في الافادة بل لا بد في عدم اشتمال الموضوع على المحمول للقطع بعدم افادة



افادة قولنا الجسم ان ناطق ناطق كما سبق في اول الكتاب وان
يكون العشرة قد وقع في عامة النسخ ان المصدرية بدل ان الشافية وانه
تصحيف فصلى اذ لا يمكن عطفه على ما سبق الا بتحمل تقدير وينتقض ايضا
باللازم فانه غير الملزوم عند المعتزلة ولا يخفى ما فيه لان كون الشيء
مغايرا للشيء وعدم تحققه بدونه لا يقتضي التغاير وبالجملة مغايرة الشيء للشيء
لا تقتضي مغايرة كل منهما لما قبله ينكشف المعلومات عند تعلقها بها سواء
كان قديما او حادثا فان للعلم تعلقات قديمة غير متناهية بالفعل بالنسبة
الى الازليات والمجردات باعتبار انها مجردة وتعلقات حادثة متناهية بالفعل
بالفعل بالنسبة الى المتجددات باعتبار وجودها الان او قبل
تؤثر القدورات عند تعلقها بها بجعلها ممكن الوجود في الفاعل
واما الوجود بالفعل فهو اثر التكوين عند القائلين به في تعلقات القدرة
كلها قديمة واما الناقون للتكوين فتعلقاتها قديمة عند بعضهم بمعنى
انها تعلقت في الازل لوجود المقدور فيما لا يزال وحادثة عند الا
خرين وهي بمعنى القدرة قد كرها للتنبيه على الترادف او على صحة
الاطلاق على الله القوي العزيز والسمع والبصر آه بما صنفنا

Copyright © King Saud University